مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

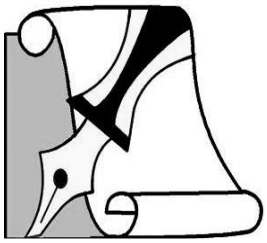

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانفتاح العربي والخليجي على سوريا
(بين نخيل التطبيع وسيف العقوبات)

مدخل

في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة على الخارطة السياسية والجغرافية، انطلاقاً من أميركا الداخلية، مع ما تمر به من اضطرابات على كافة المستويات، وامتداداً إلى أميركا الخارجية، وتحكّمها بالمصير الأوروبي، عبر إدارتها لملفات الصراع الروسي– الأوروبي – الناتوي، وانتهاءً بالعدو الصيني؛ كان لا بدّ من اختزال بعض الملفات، حيث أثبتت الإدارة الأميركية فشلها بإطفاء البؤر المتوترة في عالمنا الشرق أوسطي، وما فيه من تشعبات تحيط بأميركا الصغرى (الكيان الإسرائيلي المحتل). ومن قلب هذه المتغيرات، ونتيجة عوامل عديدة، محلية وإقليمية، برزت الصورة المتهافتة للوجود الأميركي، بدءاً من الانسحاب الأحادي الجانب من أفغانستان، وفقدان النفوذ الأميركي في بعض دول المحيط، واقتراباً أكثر من عاصمة الكيان المهتز بفعل فقدان عجلات المقود، وحيث من يدوس على دوّاسات البنزين هم من المتطرفين الدمويين، وجد العالم المرتبط بأميركا نفسه أمام واقع جديد، وهو التسليم بضعف "السيّد" الأميركي وتعاظم قوّة دول وشعوب محور المقاومة، التي صمدت بوجه الهجمة الغربية لحماية مصالح النظام المهيمن في بلادنا، والتي قدّمت تضحيات على دروب إدارة الصراع بالأدوات المتاحة؛ فأحدث هذا الصمود توهّجاً جذب إليه بعض دول الحياد وبعض دول المواجهة.

تهافت عربي نحو سورية

بعد التقارب الإيراني– السعودي، برعاية وضمانة صينية، وبعد محاولات التقارب التركي السوري برعاية روسية–إيرانية، نرى التهافت نحو سورية من قِبل الدول العربية التي كانت

تقاطعها إبّان الحرب في سورية وعليها. وبعض هذه الدول انخرط بشكل كامل في الحرب على النظام وعلى الشعب السوري؛ وبعضها الآخر انخرط بشكل جزئي، أو هو وقف على الحياد، مقابل الدول الداعمة للدولة السورية في حربها على الإرهاب.

ولم يقتصر الأمر بالنسبة لهذه الدول على الدعم الدبلوماسي فقط، وإنما تعدّاه لتقديم الدعم العسكري والبشري واللوجستي المتكامل، وبمستويات جعلت تلك الدول شريكة كاملة لسورية في الانتصار، ومن ثمّ الصمود أمام الحرب الاقتصادية والحصار الذي تم فرضه عليها لاحقاً.

سورية والحلفاء

لم يكن موقف لبنان الرسمي الذي اتخذته الحكومات المتعاقبة منذ بدء الأحداث في سوريا ليتظهّر على أنه موقف محايد، حتى برز موقف سياسي داخلي مغاير تماماً، نواته القوات العسكرية لحزب الله، والبيئة الشعبية الداعمة للدولة السورية في حربها على الإرهاب، والتي كانت شريكة لها في المعارك العسكرية والأمنية والاقتصادية، وفي الانتصار أيضاً.

موقف العراق لم يختلف كثيراً عن الموقف اللبناني الرسمي، لكن بطريقة أقل حياداً؛ وأيضاً، الموقف الشعبي العراقي كان مؤيداً تماماً للحرب على الإرهاب الذي ضرب سوريا والعراق، ولم يكن أمام الحشد الشعبي سوى الانخراط بالدفاع عن الأرض والمقدسات في العراق وسوريا، مشكّلاً قوة بشرية وعسكرية مهمة، قلبت موازين القوى على أرض الواقع، في العراق خصوصاً.

أما الجزائر، فسعت منذ بداية الأزمة السورية التمايز عن الموقف العربي العام الذي جرّد سوريا من مقعدها في الجامعة العربية، وفرض شروطاً قاسية عليها، متعللاً بتطبيق القرارات الدولية، وأهمها القرار 2254 الذي تتمسك به بعض الدول العربية كشرط أساسي لعودة العلاقات مع سوريا؛ وينص هذا القرار على أنه يجب على طرفي النزاع في سوريا تحييد وتجنيب المدنيين أي عمليات عسكرية حربية؛ وهو اعتمد بيان جنيف ودعم بيانات فيينا الخاصة بسوريا، باعتبارها

الأرضية الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي، بهدف إنهاء النزاع في سوريا، وشدّد على أن الشعب السوري هو من سيحدّد مستقبل سوريا.

كما نصّ القرار على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ممثّلي الجمهورية العربية السورية والمعارضة السورية السياسية، مستثنياً الجماعات المسلّحة، كداعش و النصرة وغيرهما. ودعا القرار الأممي، والذي هو صناعة أميركية بالأصل، للمشاركة "على وجه السرعة" في مفاوضات رسمية بشأن مسار الانتقال السياسي. وحدّد القرار المذكور بدء المفاوضات في كانون الثاني 2016 "بهدف التوصل إلى تسوية سياسية"؛ لكن ما تم تحقيقه من إنجازات عسكرية من جانب الجيش العربي السوري وقوى المقاومة، جعل تحقيق هذه القرارات الأممية بلا طائل، لأن موازين الميدان كانت تميل لصالح الدولة السورية وحلفائها.

وأمام هذه الإخفاقات المتعددة، مقابل صعود قوى محور المقاومة، والتطور العسكري الهائل الذي حقّقته الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودعمها المتزايد لحركات المقاومة، كان على بعض الدول التي أضمرت العداء لسوريا أن تعيد حساباتها، وتبدأ بالالتفافة السياسية الدبلوماسية الجارية نحو دمشق.

التطبيع الخليجي مع سورية

الإمارات

بدأت الإمارات أولاً بتطبيع العلاقات مع سورية في العام 2016، وأعادت فتح سفارتها في دمشق في العام 2018، بعد أكثر من ست سنوات من الإغلاق، وذلك بعكس الرغبة الأميركية باستمرار عزل سوريا عن محيطها العربي والغربي.

وقد كان لحاكمية الإمارات العربية الخليجية موقف براغماتي بشأن الأحداث في سورية، حيث دعمت المعارضة السورية رسمياً، مُحافِظةً في الوقت نفسه على صلاتٍ عدّة بنظام بشار الأسد،

حتى مالت الكفّة العسكرية لصالح سورية وحلفائها في الميدان، حيث بدأ الموقف الإماراتي بالتغيّر. ففي العام 2015، ظهرت مفاعيل تورّط الإمارات في الصراع السوري، والذي كلّفها مليارات الدولارات، من خلال دعمها المسلّحين غير الإسلاميين، عبر مدّهم بالأموال وإقامة غرف العمليات المشتركة التي تم إنشاؤها لتدريب الجماعات المسلّحة المدعومة أميركياً، وذلك عبر شبكة من رجال الأعمال السوريين المقيمين في الإمارات، كي تركّز اهتمامها ومواردها أكثر فأكثر على الحرب في اليمن، من ضمن التحالف المسمّى(عاصفة الحزم).

في العام 2018، بدأت الإمارات التقارب العلني مع الدولة السورية، وذلك عبر فتح سفارتها في دمشق، بعدما تيقّنت من فشل الرهان على إسقاط الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى غرقها في المستنقع اليمني ..والتفسير المضمر لهذه الخطوة هو قناعة حكّام الإمارات بعدم صوابية الأعمال المسلّحة لتغيير الحكم، وأن البديل سوف يكون جماعات متشددة تنسف مصالح الإمارات في المنطقة؛ والبديل الآخر هو عدم ترك الساحة للآخرين، ومواجهة النفوذ المتنامي لتركيا وإيران في سورية.

تمثّلت بوّابة العبور الإماراتي للتقارب مع دمشق بالعمل الإنساني، عبر دعم الجمعيات الإنسانية التي انتشرت في كل أرجاء سوريا، وذلك للهروب من سيف العقوبات الأميركي الذي طال بضع شركات إماراتية تُعنى بالاستثمار في سورية، كما سنبيّن لاحقاً.

إذاً، على المستوى الاقتصادي، هناك فرصٌ واعدة للاستثمار الإماراتي في شتّى القطاعات في سوريا، مثل العقارات والنقل والتجارة، وهي قطاعاتٌ كانت تستفيد من الاستثمار الإماراتي قبل الأزمة السورية. لكن كانت أمام العودة المحتملة للاستثمار الإماراتي بعض العقبات والمخاطر، في ضوء التشابكات المتداخلة للأحداث السياسية والعسكرية في الإقليم، ما بين العقوبات الأميركية والصعوبات الاقتصادية، والتي عانى منها العالم إبّان جائحة كورونا، وتوقّف حركة

النقل، ولأن الاقتصاد الإماراتي قائم بمجمله على إنتاجيات الطاقة، حيث شهدت الامارات صعوبات اقتصادية أكثر من غيرها من الدول غير المعتمدة على الطاقة كناتج قومي.

بالعودة إلى رجال الأعمال السوريين المقيمين في الإمارات، والذين أدّوا دورهم كوسطاء لدعم المجموعات المسلّحة المقرّبة من أميركا، فقد أرادت الإمارات بادئ الأمر أن يكونوا وسطاء للمستثمرين الإماراتيين؛ لكن كان لهذا الموضوع تأثير ضئيل، لأن عودة معظم هؤلاء صعبة، نظراً إلى رفض دمشق لهم؛ وكانت سورية قد أنشأت شبكات تجارية خاصة للنهوض بالاقتصاد السوري في ظل قانون قيصر؛ وبالمقابل، تظهر هذه الشبكات التجارية، السورية وغير السورية، أقرب لبناء المشاريع الاستثمارية للجانب الإماراتي نفسه.

ولا تُخفي الإمارات اهتمامها البالغ بعودة استثماراتها مع سوريا، والتي كانت تتركز في مجالي النقل والإعمار والتجارة والخدمات، نظراً لموقع سوريا على البحر المتوسط، مما يشكّل جسر عبور للصادرات الإماراتية إلى دول المتوسط.

في العام 2019، أعلنت شركة موانئ دبي العالمية في الإمارات، أكبر مشغّلي الموانيء في العالم، عن إنشاء ممرّ نقلي يصل طوله إلى حوالي 2500 كيلومتر، من منطقة جبل علي التجارية في دبي، حيث يتصل إلى معبر نصيب–جابر الحدودي بين الأردن وسوريا. وصرّحت الشركة المشغّلة أن الممرّ الجديد من شأنه أن يشهد تعاوناً عن كثب ما بين السلطات الجمركية وشركات الخدمات اللوجستية في الإمارات، والسعودية، والأردن، وسوريا، ولبنان، من أجل إتاحة وصول البضائع إلى سوريا ودول الجوار؛ والجدير ذكره أن أغلب الصادرات الصناعية الإماراتية إلى سوريا ذات منشأ صيني، ويُعاد تعليبها وتغليفها في ميناء علي الإماراتي.

ويلزم عبور الممرّ ستة أيام للقوافل التجارية، بحيث كانت تستغرق الرحلة 24 يوماً قبل إعادة فتح الحدود البرية السورية.

دبلوماسية الزلزال الإماراتية تجاه سورية:

رحّبت القيادة السورية بحملة الإغاثة الإماراتية المستعجلة لمساعدة منكوبي زلزال سورية، وفتحها ما يشبه جسراً جوياً للمساعدات الإنسانية، حيث انعكس هذا العمل النبيل ارتياحاً شعبياً سورياً، لم يكن موجوداً من قبل، في ظل العلاقات الإماراتية – السورية التي لم تنقطع يوماً، وبالرغم من المواقف العربية المعروفة إبّان الأحداث الدامية في سورية.

فبعد زيارتين متباعدتين للرئيس السوري، بشار الأسد، إلى الإمارات، واستقباله استقبال الأبطال، كان الموقف الإماراتي صريحاً بضرورة عودة العلاقات العربية مع سوريا وعودتها إلى الحضن العربي؛ وبالتالي ضرورة إعادة مقعدها في الجامعة العربية.

وقبل أعوام (في أيلول 2018)، خضعت شركتان إماراتيتان للعقوبات الأميركية:

1- شركة إنشاء خطوط الأنابيب الدولية.

2- شركة "سونكس" للاستثمارات.

وكان هذا الإعلان الأميركي بسبب تزويد هاتين الشركتين النظام السوري بالأسلحة والوقود.

كذلك، ألغى وزير الثقافة الإماراتي تمويلاً بقيمة 25 مليون دولار (في تموز 2019) كان مخصّصاً لترميم بعض أجزاء الأسواق القديمة في مدينة حلب، تحت ذريعة إمكانية شمول المشروع عدداً من العقارات الحكومية السورية، والتي قد تكون خاضعة لقانون العقوبات الأميركية.

بالمقابل، شاركت الإمارات في معرض دمشق الدولي 2019، رغم أن الولايات المتحدة كانت أصدرت قبل أيام من المعرض بياناً تحذيرياً لكلّ من يشارك ويتعامل مع الدولة السورية أو شركائها تحت طائلة تعرّضه للعقوبات.

لقد أرادت الإمارات، من خلال مشاركتها في المعرض، التمايز، عبر تنويع شراكاتها ومجالات تعاونها مع الأطراف الدولية الفاعلة، في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، أي مع التنّين الصيني والدبّ الروسي خصوصاً، وهما عدوّا الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيّان .

ولتفادي تعريض مصالحها مع أميركا للخطر، سعت الإمارات لاكتساب المزيد من الاستقلالية عن أميركا، مع تطلعها لتحقيق المصالح الإماراتية حصراً، خاصة أن أبو ظبي كانت شريكة فاعلة لموسكو، وهي كانت تأمل الدخول عبرها إلى سورية، مقابل النفوذ التركي في الشمال، والوجود الاستراتيجي الإيراني.

السعودية

أجرت سورية والسعودية مباحثات تتعلق باستئناف الخدمات القنصلية بين البلدين، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل أكثر من عشر سنوات، من ضمن الحرب الكونية التي شُنّت على سورية. وهذه تُعدّ خطوة كبيرة تقرّب عودة العرب إلى دمشق، وقد أتت بعد الرعاية الصينية للاتفاق السعودي– الإيراني.

وستكون عودة العلاقات بين الرياض ودمشق بمثابة التطور الأهم في إطار مساعي الدول العربية لتطبيع العلاقات مع الجمهورية العربية السورية، والتي قاطعتها بعض الدول العربية والأوروبية إبّان الحرب على سورية في العام 2011.

إذاً، بعد المقاطعة العربية لسورية، وإغلاق السعودية لسفارتها في دمشق على خلفية موقفها السلبي من الدولة السورية، وبعد تغيير العديد من خرائط الصراع المحلية والإقليمية، وثبوت

خسران المراهنة على المجموعات المسلّحة لإسقاط النظام، بالإضافة إلى المتغيرات العالمية، وانحسار الوجود الأميركي، مع مرور العلاقات السعودية–الأميركية بأسوأ عهودها، تُجري السعودية مباحثات مع سورية تتعلق بإعادة الخدمات القنصلية بين البلدين.

وتأتي هذه المباحثات في أعقاب اتفاق بين السعودية وإيران، الحليف الأكبر والأقوى لسورية. فإيران التي تدعم الجمهورية العربية السورية منذ بدء الحرب ، وافقت على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الرياض خلال شهرين، بعد قطيعة استمرت سبع سنوات ونيّف بين الدولتين اللتين تمثّلان القوّتين الأكبر في منطقة الخليج.

وتصبّ هذه الحركة الدبلوماسية الطارئة في إطار الحسابات السياسية السعودية القائمة على الفصل بين الملفات، والاتجاه إلى سياسة صفر مشاكل، والانفتاح على الجميع؛ وهذا ما يريده ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للبلاد، من ضمن استراتيجية إنهاء الخلافات مع الجيران، ليعكس رغبته بالتركيز على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والبنائية في المجتمع السعودي، لأن خطة التطوير الاقتصادي تتطلب بيئة آمنة ومنفتحة ومستقرة.

ابتدأت "المشكلة" بين سورية والسعودية حين أغلقت الرياض سفارتها في دمشق، وسحبت كل الدبلوماسيين والعاملين فيها في آذار 2012. وبطريقة معاكسة، سوف تُستعاد العلاقات بفتح القنصلية والسفارة بعد عيد الفطر، مع حراك دبلوماسي قوي تشهده منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن عودة سورية إلى مقعدها في جامعة الدول العربية باتت ضرورة ملحّة، وسط تقارب عربي ودولي متسارع مع دمشق.

كما تعتزم السعودية دعوة الرئيس السوري بشار الأسد رسمياً إلى حضور القمة القادمة لجامعة الدول العربية، بعد اتفاق الدولتين (سورية والسعودية)، على فتح السفارتين قريباً.

وهذه الخطوة تعني عودة سورية للجامعة العربية، ومباشرة دورها التاريخي العربي والإقليمي، بحيث تكون خطوة الانفتاح العربي على دمشق عنواناً لكسر الحصار الأميركي المفروض على سورية، ولو بأدوات عربية.

الدول العربية الأخرى

إن مسار إعادة سورية للجامعة العربية، من خلال العمل السياسي والإنساني بعد زلزال شباط المدمّر، سوف ينسحب على المجالات الاقتصادية والإنمائية، بعيداً عن سيف عقوبات الإدارة الأميركية، والتي أبدت معارضتها وعدم ارتياحها للتطبيع العربي مع سورية.

ويأتي فتح المعابر الحدودية واستئناف النقل البري، ومن ثم الجوي، وفك العزلة المفروضة على الشعب السوري، في ظل وجود إجماع عربي على عودة دمشق إلى الجامعة العربية، حيث لم تحقّق الحرب المفروضة أياً من الأهداف التي كانت عنواناً للصراع، وهي فشلت بفعل صمود سوريا والحلفاء على امتداد ساحات المواجهة ووحدة الجبهات.

كما أن الوضع الراهن يُحتّم على الدول العربية إزالة الخلافات فيما بينها، والعمل على حل كل الملفات العالقة. فبعد سورية، تشخص العيون إلى لبنان وليبيا، مع قرب حلّ الملف اليمني، بالتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، بعد أن كانت الحليف الأكبر لمعظم هذه الدول، التي وجدت نفسها وحيدة في مواجهة محور ثابت ومتعاظم القوّة، في ظل صعود النفوذ الصيني الدبلوماسي والاقتصادي، وتمدّد النفوذ الروسي في أغلب الملفات الشرق أوسطية، وربط العلاقات الاقتصادية بمكاسب سياسية وميدانية في المنطقة العربية.

لقد ترافقت المبادرة الأردنية لإعادة سورية إلى الحضن العربي مع حراك مصري وتونسي لإعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات في دمشق. وبعد الإمارات والبحرين، تتّجه الكويت للتواصل مع سورية بعد فتح القنصلية السعودية في دمشق.

ويبقى المغرب ذو الموقف المبهم، والذي لن يؤثّر على وحدة الموقف العربي إذا ما حضر الرئيس السوري القمة العربية المقبلة.

من ناحيتها، تحفّظت قطر على إبداء رأيها العلني في بداية الحراك الدبلوماسي العربي صوب دمشق، وهي وضعت بعض الشروط لضمان إعادة علاقاتها مع سورية، ومنها الإجماع العربي والتغيير الميداني الذي يحقّق تطلعات الشعب السوري. ويتمايز الموقف القطري محاباةً للحليف التركي الذي يسعى لإعادة العلاقات بسرعة مع دمشق، والتي وضعت سلّة شروط لإعادة العلاقات مع تركيا.

أما الأردن ومصر والعراق وبقية دول الخليج، فتتشاور مع السعودية حول إمكانية عودة سورية إلى جامعة الدول العربية، عبر إجراءات شكلية، لدفع عجلة الدول الصامتة من أجل إبداء رأيها السياسي في الموضوع. واللافت أن سورية كانت قليلة الاهتمام بهذه العودة، عوضاً عن تقوية العلاقات الثنائية العربية.

من جانبها، أبدت ما يسمّى المعارضة السورية خوفها وامتعاضها من هذه الاستدارة العربية نحو دمشق، متعلّلة بأن عودة العلاقات بين الدول العربية والنظام السوري تعني مسح "التضحيات" التي قدّمتها تلك الدول لدعم المجموعات المسلّحة في سورية والمعارضة السياسية الخارجية للنظام.

لكن هذه المعارضة سوف تنصاع أخيراً لرغبة الدول الراعية لها، وسوف تتناغم مع جولة التطبيع لتحفظ كيانها، من ضمن خياراتها بتكملة النضال السياسي خارج الدول العربية المطبّعة لعلاقاتها مع دمشق، أو أنها سوف تختفي عن الساحة السياسية، كما حدث مع الحكومات المعارضة عبر التاريخ، والتي تندرج تحت عنوان (تصريف فرق العملة)؛ وحتى لو كانت لبعض

هذه المعارضات رغبة في العودة إلى سورية وتشكيل كيانات سياسية معارضة، فإن هذا الأمر مستبعد وغير وارد لدى القيادة السورية.

حلّ الملف اللبناني

يُثبت النشاط الدبلوماسي المحموم في المنطقة، ما بين تقارب إيراني– سعودي، ومحاولة إحياء العلاقات التركية –السورية، وتحريك العجلات العربية نحو دمشق، أن الغرب (وأميركا)، عبر إملاءاته وتدخلاته في السياسات الداخلية والخارجية لأغلب الدول العربية والإقليمية، هو السبب الأساسي في حصول الاضطرابات والأزمات والحروب التي تدفع ثمنها دائماً شعوب المنطقة.

إن التقارب السعودي– السوري، كما كان يُعرف بال سين–سين، سوف ينعكس إيجاباً على أغلب الملفات الإقليمية، بما فيها الملف اللبناني. وقد يأتي برئيس جديد للبلاد، قد يتمخض التقارب عن تسوية تُخرج لبنان من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتحرّك عجلات الاقتصاد الوطني.